● أخبار قصيرة

منفذ حدودي جديد بين ايران والعراق

أعلن منسق الشؤون الاقتصادية في محافظة إيلام (غرب ايران)، أن الحكومة أصدرت الموافقة النهائية على تشغيل منفذ «هلالة الشمالي» كمعبر رسمي ثالث للمحافظة مع العراق، مشيراً إلى أن السوق الحدودية المرتقبة ستسهم في تسهيل تصدير واستيراد السلع الأساسية، وتعزيز التنمية الاقتصادية والتعاون التجاري مع البلد الجار.

وبيّن عباس ميرزاد، أن القرار جاء بعد زيارات ميدانية لمسؤولين لدراسة الإمكانات الحدودية، متوقعاً أن تشغيل المعبر سيزيد الصادرات ويسهّل استيراد السلع الأساسية ويرفع الإيرادات ويوسّع الروابط الاقتصادية مع العراق. وأضاف: أن قرار مجلس الوزراء في يناير الماضي بالسماح باستيراد السلع الأساسية عبر المحافظات الحدودية بعد إلغاء الدولار التفضيلي، وتمديد التفويض ومنح صلاحيات خاصة للمحافظين، ساهم في تهيئة البيئة للاستفادة من هذا المعبر.

تصدير بضائع بقيمة ١٤٨ مليون دولار من جمارك كرمانشاه

صرّح مشرف الجمارك ومدير عام مصلحة جمارك كرمانشاه، بأنه خلال الشهر الماضي، تم تصدير بضائع بقيمة ١٤٨ مليون دولار ووزن إجمالي ٤٥٩/٦٣٨ طنًا عبر جمارك كرمانشاه.

وأضاف رضا نيكروش: بلغ وزن البضائع المصدرة من جمارك المحافظة خلال هذه الفترة ٤٥٩/٦٣٨ طنًا، وتصدرت جمارك سومار القائمة بصادرات بلغت قيمتها ٤٧ مليون دولار أمريكي ووزنها ١١٨/٠٠٠ طن، أي ما يعادل ٣٢٪ من إجمالي قيمة الصادرات.

وأوضح: أن جمارك برويزخان صدّرت أيضًا بضائع بقيمة ٤٦ مليون دولار أمريكي ووزنها ١٣٧/٥٠٦ أطنان، ما يمثل ٣١٪ من إجمالي قيمة صادرات جمارك المحافظة، لتحتل بذلك المركز الثاني. وتابع: في الشهر الماضي من هذا العام، صدّرت جمارك خسروي بضائع بقيمة ٤٥ مليون دولار أمريكي ووزنها ١٥٠/٥١٠ أطنان، ما يمثل أيضًا ٣١٪ من قيمة صادرات جمارك المحافظة، لتحتل بذلك المركز الثالث في صادرات المحافظة.

استئناف حركة الملاحة بين أورميه وإسطنبول

أعلن المدير العام لمطارات محافظة أذربيجان الغربية، أمس الاثنين، أن أوّل رحلة جوية على مسار «أورميه – إسطنبول» انطلقت صباح أمس، بعد توقف دام أكثر من شهرين، وذلك بالتزامن مع استئناف الرحلات الداخلية الأسبوع الماضي من مطار الشهيد باقري في أورميه.

وأوضح عظيم طهماسبي، أن شركة الطيران «إيران إير تور» هي التي شغّلت الرحلة الافتتاحية على هذا الخطّ، وذلك عقب استئناف حركة المطار اعتباراً من الخامس من أيار/مايو الجاري، على أن تشمل الرحلات الاتجاهين (ذهاباً وإياباً). وأضاف: أن الرحلة الأولى نقلت ١٢٩ راكباً من مطار أورميه إلى مدينة إسطنبول.

من المضيق إلى العالم

كيف غيّرت إدارة هرمز قواعد اللعبة الاقتصادية؟

الوفاق/ إن التطورات في مضيق هرمز وإدارته من قبل إيران، والتي جاءت عقب العدوان الصريح للولايات المتحدة والكيان الصهيوني على أراضي الجمهورية الإسلامية الإيرانية، تقترب من نهاية شهرها الثاني، في وقت لم تؤدِّ فيه فقط إلى تقلب غير مسبوق في أسعار الطاقة العالمية، بل أطلقت أيضًا جرس إنذار لأزمة اقتصادية واسعة في العديد من الدول.

يُعدّ مضيق هرمز، باعتباره أهم ممر مائي حيوي في مجال الطاقة عالميًا، ناقلًا يوميًا لما يقارب ٢٠ إلى ٢٥ بالمئة من النفط المستهلك عالميًا؛ وهي حقيقة أصبحت واضحة للجميع مع مرور نحو شهرين على العمل العسكري للتحالف الأمريكي-الصهيوني ضد إيران، حتى إن سكان المناطق النائية حول العالم بدأوا يشعرون بتداعيات تقييد الملاحة في هذا الممر في حياتهم اليومية.

واليوم، بات من المسلّم به أن آثار تقييد حركة السفن في مضيق هرمز تجاوزت حدود المنطقة وأثّرت على الاقتصاد العالمي؛ إذ قبل بدء العدوان، كان نحو ٢٠ ناقلة نفط عملاقة تعبر المضيق يوميًا، أما الآن ومع القيود المفروضة، يُقدّر أن ما بين ١٧ إلى ٢٠ مليون برميل نفط قد أُخرجت من العرض العالمي. وقد تجلّت النتائج الفورية لذلك خلال الأسابيع الماضية في الارتفاع الحاد لأسعار الوقود الأحفوري، لا سيما النفط والغاز، مما أطلق موجة تضخمية جديدة بدأت في الدول المستوردة للطاقة ثم امتدت إلى بقية الدول.

ارتفاع أسعار الطاقة والترشيد الإجباري

في أعقاب هذه التطورات، شهدت أسعار خام برنت وغرب تكساس ارتفاعًا كبيرًا، واضطرت بعض الدول إلى تنفيذ خطط عاجلة لترشيد استهلاك الوقود. وتشير التقارير إلى أن دولًا أوروبية بدأت بالفعل بفرض قيود على محطات الوقود، وخفض سرعة السفن والقطارات، بل وحتى تنفيذ برامج انقطاع كهربائي صناعي.

وبحسب تحليل بنك الاستثمار الأمريكي «جي بي مورغن»، فإنه إذا استمر اضطراب مضيق هرمز، فإن معظم دول العالم ستواجه نقصًا حادًا في الوقود. ويعكس هذا التحذير هشاشة سلاسل الإمداد العالمية أمام نقطة اختناق استراتيجية مثل هرمز.

كما حذّر وزير المالية القطري، علي بن أحمد الكواري، من أن التداعيات الاقتصادية الواسعة للحرب على إيران ستظهر خلال شهر إلى شهرين، مشيرًا إلى أن إعادة إعمار المنشآت المتضررة واستئناف الصادرات بشكل كامل قد يستغرق ما يصل إلى خمس سنوات. ويُذكر أن قطر تمتلك نحو ٣٠ بالمئة من الإمدادات العالمية من غاز الهيليوم، وهو عنصر حيوي في صناعة الرقائق الإلكترونية.

تصاعد القيود في المضيق قد يؤدي إلى شلّ سلسلة إمدادات النفط في الشرق الأوسط لأشهر، ورفع معدلات التضخم والبطالة عالميًا إلى مستويات قياسية

إغلاق مضيق هرمز من قبل إيران لا يُعد مجرد خطوة عسكرية دفاعية إقليمية، بل يمثل نقطة تحول مفصلية في اقتصاد الطاقة العالمي

الحصار البحري يساوي انهيار الاقتصاد العالمي

في الوقت الذي يصرّح فيه الرئيس الأمريكي دونالد ترامب على تنفيذ حصار بحري ضد إيران، تظهر آثاره النفسية بوضوح في أسواق الطاقة. ويرى بعض الخبراء أن تطبيق مثل هذا الحصار يُعد بمثابة إعلان حرب اقتصادية شاملة ضد إيران وحلفائها، ما قد يدفع طهران إلى اتخاذ إجراءات مضادة.

فبعد إعلان إيران السماح المشروط بمرور السفن غير التجارية خلال فترة وقف إطلاق النار، عاد ترامب للتأكيد على الحصار البحري، لتردّ إيران بإعادة تشديد القيود على الملاحة في المضيق.

وبناءً على ذلك، يرى مراقبو الاقتصاد العالمي أن تصاعد القيود في مضيق هرمز قد يؤدي إلى شلّ سلسلة إمدادات النفط في الشرق الأوسط لأشهر، ورفع معدلات التضخم والبطالة عالميًا إلى مستويات قياسية.

أي الدول كانت الأكثر تضررًا؟

تتصدر كل من الصين والهند واليابان وكوريا الجنوبية قائمة الدول الأكثر تضررًا، إذ تعتمد على مضيق هرمز لتأمين أكثر من ٧٠ بالمئة من وارداتها النفطية. وفي أوروبا، تواجه دول مثل إيطاليا وإسبانيا واليونان، التي تعتمد بشكل كبير على نفط الخليج الفارسي، ارتفاعًا حادًا في تكاليف الطاقة وتباطؤًا في النمو الصناعي.

حتى الولايات المتحدة، رغم زيادة إنتاجها النفطي، لم تكن بمنأى عن تقلبات الأسعار واضطرابات سلاسل الإمداد العالمية.

وفي خضم هذه الأزمة، أعلنت الصين رسميًا استبدال معاملات "البترو-دولار" بعقود "البترو-يوان" مع دول الخليج الفارسي، في خطوة يمكن اعتبارها استثمارًا جيوسياسيًا ذكيًا للأزمة. وتسارعت بذلك وتيرة التخلص من هيمنة الدولار، وهو تحول قد يشكل تحديًا طويل الأمد للقوة المالية الأمريكية.

عامان لعودة السوق إلى طبيعته

أشار المحلل البارز في قطاع الطاقة، إريك ناتال، إلى نقطة دقيقة، إذ أنه رغم إغلاق المضيق انخفضت أسعار النفط بنسبة ١١ بالمئة، وهو ما يُعزى إلى الانفراج الظاهري المؤقت وتراجع التوتر النفسي في السوق. لكنه يوضح أن مدة الذهاب والإياب لناقلات النفط إلى آسيا، والتي تبلغ ٢٥ يومًا، تعني فعليًا استمرار انخفاض الإنتاج لنحو شهرين، أي ما يعادل فقدان ٦٠٠ مليون برميل من النفط.

وفي هذا السياق، أعلنت وكالة الطاقة الدولية، أن استعادة الإنتاج إلى مستوياته الطبيعية قد تستغرق نحو عامين، حيث تحتاج ثلث المنشآت المتضررة من أصل ٨٠ منشأة إلى إصلاحات تمتد لأشهر أو حتى سنوات. كما أن إعادة ملء الاحتياطيات الاستراتيجية ستخلق طلبًا إضافيًا بنحو ٠/٣ مليون برميل يوميًا لمدة أربع سنوات.

من جانبه، أشار الباحث في شؤون الطاقة، روري جونستون، إلى انخفاض المخزونات النفطية التجارية الأمريكية بمقدار ٩ ملايين برميل خلال أسبوع واحد، موزعة بين النفط الخام والبنزين والديزل، وهو ما يعكس أن الولايات المتحدة نفسها لم تسلم من تداعيات الأزمة.

إن إغلاق مضيق هرمز من قبل إيران لا يُعد مجرد خطوة عسكرية دفاعية إقليمية، بل يمثل نقطة تحول مفصلية في اقتصاد الطاقة العالمي. فارتفاع أسعار الوقود، والتضخم المتسارع، واضطراب سلاسل إمداد الهيليوم، والتحولات النقدية الدولية مع صعود "البترو-يوان"، إلى جانب تحذيرات مؤسسات مثل «مورغان ستانلي» ووكالة الطاقة الدولية، كلها مؤشرات على دخول العالم مرحلة جديدة من عدم الاستقرار الاقتصادي.

وبعض مصانع البتروكيماويات ستعود إلى العمل في غضون شهر؛

صناعات الصلب والبتروكيماويات الإيرانية تجاوزت الأزمة

صرح ناشط اقتصادي وعضو في غرفة التجارة الإيرانية: إن الادعاءات الأخيرة بشأن انهيار صناعات الصلب والبتروكيماويات في البلاد غير صحيحة، وستعود بعض الوحدات إلى الإنتاج قريباً.

ونفى «حميد حسيني» الشائعات والمعلومات الخاطئة حول وضع صناعات الصلب والبتروكيماويات في البلاد، وقال: لقد رسخت وحدات الصلب والبتروكيماويات في أذهان المجتمع فكرة أن صناعة الصلب والبتروكيماويات بأكملها في البلاد قد دُمرت بعد هجمات العدو.

وأضاف: تمتلك هذه الصناعات احتياطيات جيدة حتى تعود إلى الإنتاج، وستعود بعض مصانع البتروكيماويات إلى العمل في غضون شهر، مشيراً إلى شركة تكرير وتوزيع المنتجات النفطية كمثال، والتي لم تُثر أي قلق لدى المجتمع رغم الهجوم على خزاناتها. كما أشار إلى أنه لا داعي للقلق بشأن نقص الصفائح، مستشهداً بتوفير ١٦٠ ألف صفيحة فولاذية في السوق. وتابع عضو غرفة التجارة الإيرانية قائلاً: بعض مصانع الصلب لديها إنتاج يبلغ مليون ونصف المليون طن، ويمكنها التعويض؛ ولم تواجه خطوط الدرفلة أي مشاكل، ولم تتضرر وحدات إنتاج حديد التسليح. وأضاف: ربما أثارت المعلومات الأولية التي تم تقديمها للجمهور بعض المخاوف بشأن عدم وجود منتجات بتروكيماوية، أو أن إنتاج البتروكيماويات لن يعود إلى طبيعته خلال الأشهر القليلة المقبلة، في حين أن بعض هذه الوحدات ستستأنف أنشطتها خلال الشهر المقبل. وتطرق حسيني إلى انسحاب الإمارات من منظمة الدول المصدرة للنفط «أوبك»، قائلاً: يُظهر انسحاب الإمارات من أوبك أن الدولة ليست في وضع جيد، مشيراً إلى أن دولاً أخرى مثل إندونيسيا وقطر وأنغولا قد انسحبت أيضاً من أوبك سابقاً، وقال: انسحبت الإمارات من المنظمة دون دفع أي رسوم، وهو ما قد يكون مؤشراً على مشاكلها الاقتصادية الداخلية، لأن العديد من الدول لم تكن لديها مصلحة في قبول قيود أوبك.

صادرات إيران مستمرة إلى ٦ أسواق استراتيجية في ظل ظروف الحرب

صرّح رئيس غرفة تجارة محافظة بوشهر (جنوب ايران) انه على الرغم من ظروف الحرب، استمرت صادرات المنتجات الإيرانية إلى ٦ أسواق مهمة، تشمل الصين والهند وروسيا وتركيا وسلطنة عُمان وأرمينيا.

وأشار «خورشيد كزدرازي» إلى تحقيق شعار العام في إطار اقتصاد المقاومة وفي ظل الوحدة الوطنية والأمن، مضيفاً: إن تضافر الجهود البشرية والوطنية من شأنه أن يمهد الطريق لتعزيز الإنتاج وتطوير الابتكار وتحقيق نمو مستدام للبلاد.

وفي إشارة إلى جهود هذه الغرفة خلال الحرب المفروضة مؤخرًا، صرّح رئيس غرفة تجارة بوشهر قائلًا: اتخذت غرفة تجارة بوشهر إجراءاتٍ تتماشى مع مسؤولياتها الاجتماعية، بما في ذلك توفير وتوزيع مساعدات معيشية للأسر والفئات الأكثر ضعفًا.

وأضاف: خلال هذه الفترة، تمكّن التجار أيضًا من القيام بدورهام في توريد الأرز وغيره من السلع الأساسية إلى البلاد، وتلبية احتياجات السوق المحلية إلى حدٍ كبير. كما أوضح بشأن البضائع الموجودة في المناطق الجمركية بالمحافظة: من خلال تفويض الصلاحيات إلى المحافظ، وعقد اجتماعات فريق عمل تيسير وتنظيم السوق، والاجتماعات المشتركة مع الجهات التنفيذية، تمّ تخليص جزء كبير من البضائع من الجمارك، على الرغم من بقاء بعضها في المناطق الجمركية. وشدد رئيس غرفة تجارة محافظة بوشهر على أنه في ظل الظروف الحرجة الراهنة، يُعد تيسير الإجراءات وإزالة القيود أمراً بالغ الأهمية لتسريع تخليص البضائع المودعة وخفض التكاليف المفروضة على الناشطين الاقتصاديين. وقال كزدرازي: على الرغم من ظروف الحرب، تستمر صادرات المنتجات الإيرانية إلى ٦ أسواق مهمة، تشمل الصين والهند وروسيا وتركيا وسلطنة عُمان وأرمينيا، وقد تمكّن النشطاء الاقتصاديون من القيام بدور فعّال في توفير السلع الأساسية والحفاظ على تدفق التجارة الخارجية.

برلماني إيراني: الحصار البحري الأمريكي لا يؤثر على القطاع الزراعي

أكد نائب رئيس لجنة الزراعة في مجلس الشورى الإسلامي، أن الحصار البحري الأمريكي لا يؤثر على القطاع الزراعي، والعدو أكثر تضرراً منا بكثير بسبب إغلاق مضيق هرمز.

وقال عليرضا عباسي: من مزايا بلادنا الكبرى موقعها الجغرافي ذو المناخ المناسب، الذي أتاح إمكانية إنتاج العديد من السلع الأساسية والمنتجات الزراعية على مدار ٤ فصول.

لدينا في البلاد فترة حصاد للقمح تمتد لـ٦ أشهر.

وأضاف: إذا لم نواجه هذا العام آفة أو مرضا غير متوقع، فسيتم تسليم ما بين ١٠ إلى ١١ مليون طن من القمح المنتج إلى الحكومة. ونظراً للرحمة الإلهية والأمطار المناسبة، لن نواجه أي مشكلة في توفير القمح بالتأكيد.

وتابع: نظراً لتأمين أكثر من ٩٠٪ من الاحتياجات داخل البلاد، فإن الحصار البحري الذي يفرضه جيش الولايات المتحدة الإرهابي لا يؤثر في هذا القطاع.

العدو أكثر تضرراً منا بكثير في مواجهة إغلاق مضيق هرمز ووقف تصدير النفط والطاقة والأسمدة الكيماوية.